

نصرة الحقوق نتائج الدعوة، 2017

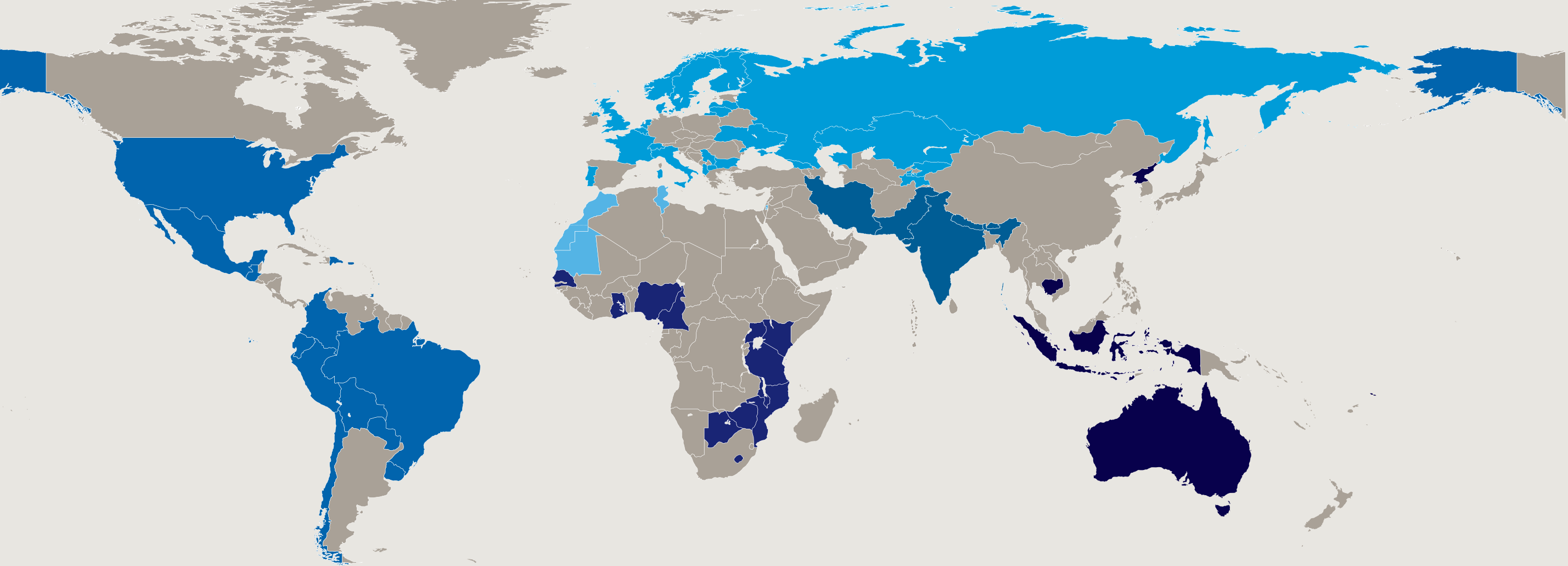
ما زال الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يدعو إلى إيجاد بيئة مواتية تزيد فرص الحصول على الخدمات وتعزز الحقوق الجنسية والمساواة بين الجنسين وتحد من وصمة العار والتمييز. و يغير الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) حياة ملايين البشر إلى الأفضل عن طريق دعوتها إلى تعديل السياسات والقوانين دعماً للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، ومعارضتها التعديلات التي تضر أكثر مما تنفع.

	جمعية تنظيم الأسرة في ترينيداد وتوباغو (FPATT)
في ترينيداد وتوباغو، بلغت نسبة الفتيات اللاتي رُوِّجن قبل سن 18 سنة ثمانية في المائة. في الماضي، كان هناك أربعة قوانين مختلفة للزواج تنظم الحد الأدنى لسن الزواج، والذي تراوح من 12 إلى 18 سنة. شاركت جمعية تنظيم الأسرة في ترينيداد وتوباغو (FPATT) في مسيرات لرفع مستوى الوعي بهذه القضية، كما استضافت اجتماعات مع البرلمانيين وصانعي السياسات لحشد دعمهم. في يناير 2017، تم تمرير مشروع قانون من خلال مجلس الشيوخ ومجلس النواب للتوفيق بين قوانين الزواج بالبلاد ورفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عامًا، بلا استثناء.	

	الجمعية التونسية للصحة الإنجابية (ATSR)
باعتبارها جزءاً من الائتلاف المدني للحريات الفردية، نشرت الجمعية التونسية للصحة الإنجابية (ATSR) منشورات وإحاطات إعلامية، وعززت جهودها الدعوية مع البرلمانيين، وشاركت في حملات إعلامية وكتبت رسالة مفتوحة إلى الرئيس دعماً لقانون تونس الوطني الأول لمكافحة العنف ضد المرأة. وتم اعتماده في عام 2017، ويتناول العنف الاقتصادي والجنسي والسياسي والنفسي، والحماية من العنف الذي يرتكبه الأزواج والأقارب. ويدعو القانون إلى تقديم مساعدة عملية للناجين من العنف، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والدعم القانوني والنفسي الاجتماعي.	

	جمعية البحوث والتربية الصحية (HERA)
وفي مقدونيا، أنشأت السلطة المحلية في كومانوفا هيئة تنسيق تتولى مسؤولية متابعة تنفيذ القوانين المتعلقة بالتمييز، واعتمدت بروتوكولات جديدة لمكافحة التمييز. عملت جمعية HERA بصورة وثيقة مع السلطة المحلية، وقدمت خبرتها في قضايا التمييز، لا سيما فيما يتعلق بالمجموعات المتنوعة جنسياً. وتعاونت جمعية HERA مع منظمات المجتمع المدني المحلية في دعم كتابة بروتوكولات جديدة للالتزام بها في إدارة حالات المعاملة التمييزية.	

	جمعية ألبانيا لتنظيم الأسرة (FPAN)
تعهدت حكومة نيبال بالالتزام بتنظيم الأسرة 2020 في عام 2015. ولضمان تنفيذ هذا الالتزام، عملت جمعية تنظيم الأسرة في نيبال (FPAN) بصورة وثيقة مع البرلمانيين وصانعي السياسات لرفع مستوى الوعي بفوائد الاستثمار في منع الحمل. قامت جمعية تنظيم الأسرة في نيبال (FPAN) بنشر مقالات، وصحف ووقائع، ونظمت ورش عمل، وعقدت حلقات نقاش، ودعت إلى رفع مستويات الاستثمار. ونتيجة لذلك، رفعت الحكومة ميزانية تنظيم الأسرة بنسبة 22 في المائة من عام 2017 إلى عام 2018، أي أكثر من السبعة في المائة التي تعهدت بها نيبال في التزام FP2020.	



	مركز البحوث والتربية والخدمات (CIES)
تعاني بوليفيا من ارتفاع في حالات حمل المراهقات، وأكثرها حالات الحمل غير المرغوب فيه. ويؤدي الحمل المبكر إلى تأثيرات صحية خطيرة على الشابات، ويُجبر أكثرهن على ترك المدرسة. ويعمل مركز البحوث والتربية والخدمات (CIES) مع وزارة التعليم لوضع لوائح جديدة تتيح للشابات مواصلة تعليمهن أثناء حملهن وبعد الولادة. ومن بين الترتيبات الجديدة تعزيز المرونة في جداول الدورات الدراسية والامتحانات، بالإضافة إلى اعتماد أساليب مختلفة في التدريس والتقييم، بما في ذلك البرامج التعليمية الافتراضية وإجراء الاختبارات عبر الإنترنت.	

	جمعية موزامبيق لتنظيم الأسرة (AMODEFA)
تم إلغاء تجريم الإجهاض في موزامبيق عام 2015، لكن لا تزال مواقف مقدمي الخدمات من هذا الأمر تشكل حاجزاً يحول دون الحصول عليه. وقد دعت جمعية موزامبيق لتنظيم الأسرة (AMODEFA) بصفتها عضواً في لجنة الصحة الجنسية والإنجابية التابعة لوزارة الصحة، إلى وضع مبادئ توجيهية جديدة بشأن توفير الإجهاض الآمن والرعاية بعد الإجهاض. ونتيجة لذلك، تم إدراج بند في عام 2017 يكفل عدم تقييد الحصول على رعاية الإجهاض بسبب رفض مقدم الخدمة. ويتم حرمان المهنيين الصحيين المناهضين للإجهاض من القيام بالأدوار اللازمة لتفعيل إجراءات الإجهاض.	

	رابطة استراليا للصحة الجنسية وتنظيم الأسرة (SH&FPA)
صوّت برلمان إقليم أستراليا الشمالي لتمرير مشروع قانون إصلاح لقانون إنهاء الحمل في عام 2017. قامت رابطة أستراليا للصحة الجنسية وجمعية تنظيم الأسرة (SH&FPA) بحملة بالتعاون مع السياسيين المحليين وعملت مع وسائل الإعلام والمجتمعات المحلية لرفع مستوى الوعي بضرورة الحصول على خدمات الإجهاض الآمن. ويجرم مشروع القانون الإجهاض، ويعزز مناطق الوصول الآمن التي تقع حول المستشفيات والعيادات، ويجيز الإجهاض الطبي للحمل الذي مضى عليه نحو تسعة أسابيع. وهذا يعني أن العديد من النساء، لا سيما اللاتي يعشن في مناطق نائية، يمكنهن الحصول على الإجهاض الآمن دون حاجة إلى السفر لمسافات طويلة.	

	جمعية صحة الأسرة في ساموا (SFHA)
تعاني ساموا من مخاطر كبيرة بسبب الكوارث الطبيعية. في عام 2017، وافقت الحكومة على خطة وطنية لإدارة الكوارث لوضع دليل شامل بشأن إدارة مخاطر الكوارث في جميع قطاعاتها. وشاركت جمعية صحة الأسرة في ساموا (SFHA) في تطوير الدليل، وأعربت عن مخاوفها بسبب ضعف التركيز على الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. ونتيجة لذلك، يتضمن قسم الصحة في الدليل إشارة إلى الولادة الآمنة والصحة الإنجابية في حالات الطوارئ.	

التعديلات السياسية والقانونية، حسب الموضوع، 2017

	15 تعزيز المساواة بين الجنسين
--	-------------------------------

	16 الوصول إلى الإجهاض الآمن والقانوني
---	---------------------------------------

	17 منع العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي
--	--

	18 تعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية
---	------------------------------------

	19 التثقيف والخدمات للشباب
---	----------------------------

	23 ميزانية الصحة الجنسية والإنجابية، بما فيها وسائل منع الحمل
---	---

	3 إنهاء زواج الأطفال
--	----------------------

	5 تعزيز التنوع الجنسي والتنوع بين الجنسين
---	---

	5 الحصول على وسائل منع الحمل
--	------------------------------

	6 إعطاء الأولوية للصحة الجنسية والإنجابية في أماكن الأزمات الإنسانية
---	--

	8 دعم المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري (HIV)
---	--

	11 الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية
---	--

* مبنية باللون الأزرق على الخريطة.